

# المبادئ التوجيهية للتطبيق من ميثاق روما ملخص

بواسطة:

 **Associazione**  
**CARTA di ROMA**

بمساهمة:

 **AWARE**  
**MIGRANTS**



## مقدمة

فاليريو كاتالدي، صحفي ورئيس جمعية كارتا دي روما  
(ميثاق روما)

يقول الفيلسوف واللغوي جون ل. أوستن، أن الكلمات تصبح أشياء عندما يتحدثون بها أو يكتبونها الناس. إنه ليس وصفاً بسيطاً أو وقائع بسيطة. اختيار الكلمات يعطي شكل للقصة، ويجعلها مرئية، ليصبح هناك محتوى.

الكلمات ليست خاطئة أبداً، إن استخدامها لها يمكن أن يكون خاطئاً، مما يمكن أن يشوه الحقيقة المراد قولها. في تاريخ الهجرات يحدث دائماً أن الكلمات ترسم هذه الظاهرة بشكل مختلف عن الواقع. في البداية، على سبيل المثال، كانوا جميعاً مغاربة، بغض النظر عن لونهم أو أصلهم. لقد كانوا مغربيين إلى درجة أن إحدى الصحف قد عنونت صفحتها الأولى بعد حادث مرور "وفاة رجل ومغربي". الكلمات التي يسيء استخدامها تنزع الشخصية، وتمحو الهويات، وتثير الخوف.

تعد كلمة "مهاجر سري" مثالا حيا على الطريقة التي يمكن بها تحويل إلى موضوع خبر وإعطاء صورة سلبية عن شخص ما، لمجموعة من الناس، بإعطاء انطباع أنه يتحرك سراً، في الظلام، باعتباره خطر دائم لأمننا. يبدو هذا المفهوم تافهاً، لكنه على وجه التحديد العودة القطعية للاستخدام الخاطئ لكلمة "الهجرة السرية"، وأيضاً وقبل كل شيء، في اللغة مؤسساتية، وهذا ما يدل على أنها ليست تافهة على الإطلاق.

إذا كررنا كلمة الغزو بعدد غير محدد من المرات، فستنتهي هذه الكلمة بإعطاء شكل مخيف لظاهرة الهجرة، بغض النظر عن البيانات الحقيقية والإحصاءات

والعدد الحقيقي للقادمين. تؤثر كلمة الغزو أكثر في الذهنيات وفي كل مرة يتم فيها تكرار كلمة الغزو، سيؤدي ذلك إلى خلق استجابة شرطية لدى أولئك الذين يقرؤون ويستمعون الا وهي الخوف.

عندما نتحدث عن الهجرات هو إدراك للواقع ولا يكاد يتوافق مع الواقع. مسؤولية الكاتب هي بالضبط ما يلي: إذا اختار كلمات مخيفة، فسوف يتسبب في رد فعل مخيف.

تقترح مبادئ ميثاق روما نصائح وقواعد مشتركة صغيرة لا يفكر أحد في تحديها أو كسرها عند الكتابة عن السياسة أو القاصرين أو المافيا: التحقق من الواقع، استشارة الخبراء، واستخدام المصطلحات الصحيحة والقانونية. هذه هي القواعد الأساسية لمهنة الصحفيين، فهي تنطبق دائماً وعلى أي حال. بالتطبيق على سرد الهجرات، لديهم القيمة المضافة لتوفير الأدوات اللازمة لبناء سد جماعي لنشر الكراهية، بالأقوال والأفعال.

من الضروري والعاجل طرح كلمات رئيسية مثل الاحترام والحقيقة والعدالة لوقف انتشار الكراهية التي تتغذى على أخبار كاذبة، في دائرة منحرفة ومدمرة.

## استخدام المصطلحات المناسبة قانونياً لإعطاء

المبدأ الأول للقارئ والمستخدم أقصى درجة من  
الالتزام بالوقائع، وتجنب استخدام المصطلحات  
غير المناسبة

في التعميمات التي ميزت الكثير من المعلومات حول  
الهجرة في السنوات الأخيرة في إيطاليا وأوروبا، عولجت  
مسألة وضع الرعايا الأجانب على الأراضي الإيطالية في  
كثير من الأحيان بقليل من الاهتمام. عكس ذلك الوضع  
القانوني للأجنبي المقيم في الأراضي الإيطالية هو عنصر  
أساسي لمنح القارئ والمستخدم أقصى قدر من الالتزام  
بواقع الحقائق.

لا يمكن اعتبار مصطلح طالب اللجوء أو اللاجئ أو  
ضحية الاتجار أو المهاجر كمرادفات لأن كل منهم يشير  
إلى ظروف قانونية وإدارية مختلفة. كما لا يمكن جمع  
كل الأشخاص الذين يصلون إلى بلدنا بطريقة غير  
قانونية وفقاً للتعريف الشائع "للمهاجرين السريين"، وهو  
مصطلح ليس له تأويل سلبي قوي فحسب، بل إنه غير  
موجود قانونياً أيضاً.

## المبدأ الثاني لميثاق روما

المبدأ الثاني لميثاق روما

حماية طالبي اللجوء واللاجئين وضحايا الاتجار  
والمهاجرين الذين يختارون التحدث مع  
الصحفيين، من خلال اعتماد تدابير لحماية  
الهوية والصورة والتي لا تسمح بتحديد هوية  
الشخص.

طالبو اللجوء وضحايا الاتجار بالبشر، وبالطبع أولئك  
الذين حصلوا بالفعل على صفة اللاجئ يستحقون عناية  
خاصة من الصحفيين والصحافة. قد تكون طبيعة  
الدوافع الكامنة وراء قرار الفرار من بلدهم الأصلي هي أن  
هؤلاء الأفراد وأفراد أسرهم يتعرضون لأعمال انتقامية في  
حالة [لتعر] [لوسائل] [لأعلام]، سواء من سلطات  
بلدهم الأصلي، أو هيئات غير تابعة للدولة أو منظمات  
إجرامية. ويخاطر الأشخاص من جنسيات أخرى أيضاً  
بالانتقام ضدهم أو ضد أفراد أسرهم الذين يعيشون في

كثيراً ما يتكرر مصطلح "مهاجر سري" في النقاش العام واللغة  
الصحفية منذ عام 2017. يدعونا ميثاق روما إلى عدم استخدام  
هذا المصطلح، واستبداله بكلمة "غير شرعي"، "مهاجر لا يحوز  
على رخصة قانونية"، "مقيم بشكل غير قانوني في الإقليم".  
لماذا لا يجب استخدام المصطلح "مهاجر سري"؟ لأنه يحتوي  
على تأويل سلبي، فإنه يعطي فكرة أن المهاجر يتصرف في الظلام  
سراً، مثل مجرم. إنه مصطلح غير صحيح من الناحية القانونية،  
ويستخدم لتحديد  
الذي يحاول الوصول إلى أوروبا ولم تتح له الفرصة بعد لطلب-

الحماية الدولية؛  
أولئك الذين قدموا الطلب وينتظرون الرد (المهاجرين / طالبي-  
(اللجوء)  
أولئك الذين رُفض طلب لجوئهم وأي شكل آخر من أشكال-  
(الحماية) المهاجرون في وضع غير قانوني  
الأهم من ذلك أن هذا المصطلح هو أحد أعمدة الخطاب  
التمييزي، وهو مصطلح يستعمل لوصف "العدو" والذي يمكن  
أن يسبب مشاعر الرفض والخوف.



## المبدأ الثالث لميثاق روما

### المبدأ الثالث لميثاق روما

تجنب نشر معلومات غير دقيقة وموجزة والتفكير في الضرر الذي يمكن أن يكون سببها سلوك

سطحية وغير صحيحة، والتي يمكن أن تشير إنذارات غير مبررة، حتى من خلال الخلط بين الأخبار غير الصحيحة

للأشخاص الخاضعين للأخبار والخدمات؛ ومن هناك

تنعكس على مصداقية فئة الصحفيين بأكملها

### لناس والهجرة في الأخبار

في السنوات الأخيرة، اتسمت الأخبار في وسائل الإعلام الرئيسية بإعطائها مساحة كبيرة مخصصة للأحداث الجارية، وخاصة الأخبار الإجرامية. في كثير من الأحيان، تنشئ هذه الأخبار صلة بين الانحراف والانتماء الوطني، "وحالة" المهاجرين "و" اللاجئ

### توصيات

1. تخصيص نفس المكان والمعاملة للقضايا التي يكون فيها مرتكبو الجرائم وضحاياها من أصل أجنبي، مقارنةً بالأخبار التي يكون فيها مرتكبو هذه الجرائم وضحاياها من السكان الأصليين.
2. ذكر الجنسية بطريقة واعية لوصف بطل القصة. يجب استخدام المعلومات المتعلقة ببلد المنشأ أوالدين أو العرق أو وضع المهاجرين أو اللاجئ إذا كانت ذات صلة بفهم القصة. على سبيل المثال، تعني كتابة "القبض على شمال إفريقي بسبب السرقة" أن الانتماء

بلدهم الأصلي. إذا لم يكن لديك معلومات مفصلة عن البلد الأصلي للشخص الذي أُجريت المقابلة معه، فمن المستحسن إذن استشارة المنظمات الدولية قبل تعريضه لخطر تحديد هويته. اتهمت قناة فرانس 24 مؤخرًا بـ "التهور" لإظهارها لوجه أحد المزارعين، سادو يحيى، الذي تمت مقابله في ليلوي، وهي قرية صغيرة في منطقة غورما في المالي خلال المقابلة، تحدث الرجل عن الابتزاز الجهادي ضد السكان المدنيين، متزامنًا مع وصول المقاتلين الفرنسيين من عملية برخان. بعد أسبوعين، تم طرد الرجل من منزله من قبل الجماعات الجهادية المسلحة، وقتله بعد ذلك بأيام قليلة

[https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/02/14/controverse-apres-l-assassinat-d-un-eleveur-malien-filme-dans-un-reportage-de-france-24\\_6029631\\_3212.html?utm\\_medium=Social&utm\\_source=Facebook#Echobox=1581706131](https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/02/14/controverse-apres-l-assassinat-d-un-eleveur-malien-filme-dans-un-reportage-de-france-24_6029631_3212.html?utm_medium=Social&utm_source=Facebook#Echobox=1581706131)

## المبدأ الرابع لميثاق روما

الطلب من الخبراء والمنظمات المتخصصة في هذا المجال ، كلما أمكن ذلك تزويد الجمهور بالمعلومات في سياق واضح وكامل ، الذي يهتم أيضا في أسباب الظواهر

قائمة المنظمات والجمعيات متاحة على الرابط التالي  
<https://www.cartadiroma.org/cosa-e-la-carta-di-roma/linee-guida>

إلى منطقة جغرافية يلعب دوراً ف يفهم الأخبار .  
استخدم معيار الصلة باختيار فئات المعلومات المفيدة لفهم الأخبار . لا يتعلق الأمر دائماً باستبعاد المعلومة الإخبارية المتعلقة بالأصل أو الانتماء الديني أو الوضع القانوني ، ولكن إدراجها إذا كانت مفيدة لفهم وتقدير الحدث .

3. لا يجب الدخول في التمثيل وسرد الإثارة التي تحفز " مشاعر الرعب أو الخوف أو الفوضى بين الناس " ، على النحو المنصوص عليه في توصيات مجلس أوروبا . تتطلب الأخبار المتعلقة بالإرهاب والجريمة والانحرافات فيما يتعلق بتدفقات الهجرة عناية خاصة بسبب العواقب التي قد تترتب على التعايش السلمي والديمقراطي .
4. استخدام البيانات والإحصاءات والدراسات الاستقصائية التي يمكن أن تضع الأخبار في السياق . إعطاء الأولوية ، إن أمكن ، لاستخدام رسومات الحاسوب

### الناس والهجرة في الخطاب العام والسياسي

1. وصم الخطاب السياسي أو العام الذي يحرض على التمييز وأفعال كراهية الأجنب وانتشارها .
2. التعرف على معنى " التحريض على الكراهية " الذي يشمل جميع أشكال التعبير التي تنشر الكراهية العنصرية أو كره الأجنب أو معاداة السامية أو غيرها من أشكال الكراهية المبنية على التعصب



## مسرد ميثاق روما: الأشخاص

**طالب لجوء.** أي شخص خارج بلده ويطلب اللجوء في دولة أخرى للحصول على وضع اللاجئ بموجب اتفاقية جنيف لسنة 1951، أو أشكال أخرى من الحماية الدولية. حتى القرار النهائي للسلطات المختصة، فهو طالب لجوء وله الحق في الإقامة بشكل قانوني في بلد المقصد. لذلك لا يُعتبر طالب اللجوء مهاجرًا غير شرعي، حتى لو كان وصل إلى بلد اللجوء دون وثائق هوية أو بطريقة غير قانونية، من خلال ما يسمى بالتدفقات الهجرة المختلطة، والتي تتكون من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين المحتملين.

**اللاجئ.** هو الشخص الذي حصل على صفة اللاجئ بموجب اتفاقية جنيف لعام 1951، التي انضمت إليها 143 دولة أخرى. في المادة 1 من الاتفاقية، يُعرّف اللاجئ بأنه الشخص الذي "يخشى التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد". يمنح وضع اللاجئ للشخص الذي يمكنه إثبات تعرضه للاضطهاد بشكل فردي.

**مستفيد من الحماية الفرعية.** إنه شخص رغم أنه لا يطبق عليه لفظ "لاجئ" بالمعنى المقصود في اتفاقية 1951 لأنه لا يواجه الاضطهاد شخصياً ومع ذلك يحتاج إلى "شكل من أشكال الحماية لأنه في حالة عودته إلى بلده الأصلي، سيتعرض لخطر شديد نتيجة للنزاع المسلح والعنف الواسع النطاق و/أو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

**مستفيد الحماية الإنسانية.** الفئة الثالثة من الحماية الدولية هي تلك الممنوحة للمستفيد من الحماية الإنسانية. لم يكن من المتوخى منح الحماية المؤقتة قبل سنة 2008 سواء في إيطاليا أو في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى بل كانت تتاح "الحماية الإنسانية"، والتي ظلت في شكلها المتبقي في النظام القانوني الإيطالي حتى لو كانت توفر حقوق أقل بالنسبة للحماية الفرعية ومن مركز اللاجئ.

**ضحية الاتجار.** إنه شخص على عكس المهاجرين الغير الشرعيين (القسريرين وغير القسريرين) الذين يعتمدون على المتاجرين بمحض إرادتهم، لم يوافق أبداً على أن ينقل إلى بلد آخر أو إذا وافق على ذلك أصبح القبول لاغياً وباطلاً بسبب الأفعال القسرية و/أو الخداعة التي قام بها المتجرين أو بسبب سوء المعاملة التي يمارسوها أو يهددوا بها الضحية. الغرض من الاتجار هو السيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال. "الاستغلال" يعني استغلال الدعارة أو غيرها من أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو العبودية أو الممارسات المماثلة أو الاستعباد أو نقل الأعضاء.

**مهاجر / مرتحل.** إنه الشخص الذي يختار مغادرة وطنه طوعاً للبحث عن عمل وظروف اقتصادية أفضل في أماكن أخرى. على عكس اللاجئ، يمكنه العودة إلى بلده بأمان.

**غياب الجنسية.** هو شخص ليس مواطناً في أي دولة، أو ذو جنسية غير مثبتة أو لا يمكن إثباتها. تم الاعتراف بهذه الحالة لأول مرة في عام 1954 في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع منعدمي الجنسية التي حُررت في نيويورك. حالات انعدام الجنسية يمكن أن تنشأ أو تحدث (على سبيل المثال تفقد بسبب مواقف سياسية في الدولة التي تنتمي إليها). وضع انعدام الجنسية يمكن للقاضي أو الحكومة التأكد منه ويمنح الحق في تصريح إقامة (انعدام الجنسية بموجب القانون). القانون الإيطالي يحتوي على قواعد تهدف إلى التغلب على وضع شخص عديم الجنسية والحصول على الجنسية الإيطالية (على سبيل المثال، يكون ابن عديمي الجنسية المولود في إيطاليا مواطناً إيطالياً إذ يمكن الحصول على الجنسية عن طريق التجنس بعد 5 سنوات من الإقامة في إيطاليا بدلاً من 10).

**القاصر الأجنبي الغير المصحوب.** هي أو هو القاصر الذي لا يحمل الجنسية الإيطالية أو غيرها من دول الاتحاد الأوروبي هو الذي يصل إلى إقليم دولة أوروبية غير مصحوب بشخص مسؤول عنه وفقاً للقانون أو العرف وحتى يتولى فعلاً حضائته شخص بالغ مسؤول عنه. نفس الشأن للقاصر من بلد خارج الاتحاد الأوروبي الذي ظل غير مصحوب بعد دخوله إلى أراضي دولة من دول الاتحاد الأوروبي. من المحتمل أن يعتبر القاصر أجنبياً فقط لأنه ابن مهاجرين، لكن لكونه مولود في إيطاليا أو وصله إليها وهو صغير لم يكتسب بعد الجنسية الإيطالية. الأطفال الذين يولدون في إيطاليا من والدين مهاجرين لا يمكن أن يطلق عليهم مهاجرين ولا يمكن أن يطلق عليهم أجنب. إذا كان من الضروري حقاً لأغراض اعلامية أن يشار إلى هذه الخاصية الاجتماعية، فيمكنك استخدام عبارة "الأجيال الثانية"، ... "المتحدرين من أصول أفريقية" أو تحديد الأصول على سبيل المثال الإيطالية الصومالية والإيطالية الباكستانية، إلخ.

**الجنسية.** هو الرابط القانوني، الذي يمكن الحصول عليه عبر الولادة أو عملية التجنس أو النسب والتي تربط الفرد بحالته الانتمائية. تضمن الجنسية للشخص الطبيعي الحقوق المدنية والسياسية الكاملة وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة المعنية. وضع الجنسية يمكن فقده بعد التخلي عنه أو اكتساب جنسية دولة أخرى (وفقاً لأحكام قوانين الدول الأخرى) أو الحرمان منه عن قرار من السلطة العامة بسبب ارتكاب انتهاكات خطيرة جداً. في الوقت الحالي يمكن لأولئك الذين ولدوا لأبوين مقيمين بشكل قانوني في إيطاليا والذين كانوا يقيمون طوال الوقت على الأراضي الوطنية (الحصول على الجنسية الإيطالية عند بلوغهم سن 18 عاماً) (القانون رقم 91 المؤرخ 5 فبراير 1992).

تطلق تسمية تدفق الهجرة عن مجموعة من المهاجرين الذين ينقلون إقامتهم إلى دولة في غضون تاريخين محددين. يتألف تدفق الهجرة المختلط من المهاجرين الاقتصاديين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين ينتقلون بشكل غير منتظم. وغالباً ما يستخدمون طرق ووسائل النقل التي تديرها العصابات الإجرامية التي تجني أرباحاً كبيرة من هذه الأنشطة.

توفر وثائق وتحديثات متعلقة بتدفقات (IOM) المنظمة الدولية للهجرة الهجرة. يتوفر تحديث (يومي) للقادمين عبر البحر والأشخاص المفقودين والتطور عبر الزمن <http://missingmigrants.iom.int/> لتدفقات الهجرة.

وهناك أيضاً ملخص شهري ويحلل البيانات المتعلقة بالهجرة من وإلى <https://italy.iom.int/it/documenti-e-pubblicazioni>. إيطاليا مع مراعاة البعد عبر الوطني لظاهرة الهجرة.



## مسرد ميثاق روما: الوضع والتكفل

**عامل الدفع.** إنها الشروط أو الظروف التي تدفع شخصاً أو مجموعة من الأشخاص لمغادرة بلد ما. من بين أكثر العوامل الدافعة شيوعاً: الحرمان الاقتصادي الشديد (الجوع والبؤس)؛ الاضطهاد السياسي أو الديني؛ صعوبات اقتصادية والانجاز الشخصي. مزيج من عوامل الجذب (عامل الجذب) وعوامل الدفع (عامل الدفع) يحدد ظاهرة الهجرة.

**حق الدم.** هو الحصول على جنسية الدولة عن طريق الحق في "الدم" على أساس جنسية الوالدين وبغض النظر عن الدولة التي كانوا في وقت الولادة أو بعد ذلك. إنها تعارض حق الأرض، والتي تتمثل في الحصول على جنسية الدولة عن طريق الحق "الأرض"، بناءً على حدوث الولادة على أراضيها ويشكل مستقل عن جنسية الأبوين.

**تصريح الإقامة.** إنه إجراء إداري صادر عن مقر الشرطة يحيز الإقامة في إيطاليا بخصائص مختلفة وفقاً لنوع تصريح الإقامة. يتم إصدار تصريح العمل بعد الدخول الشرعي إلى إيطاليا عبر البرنامج المسمى "مرسوم التدفق" (للعمل الموسمي وغير الموسمي)، أو في حالة ما يسمى الدخول المخصص إضافياً لفئات معينة من العمال (مثل المرضات والرياضيين والعاملين في مجال الترفيه). بعد إقامة لمدة 5 سنوات في إيطاليا سيكون من الممكن طلب تصريح إقامة في الاتحاد الأوروبي للمقيمين لفترات طويلة والذي يمنح حقوق أكبر. لأولئك الذين يدخلون نتيجة لم شمل الأسرة يتم إصدار تصريح لأسباب عائلية.

**التكفل.** وهو يتمثل في جميع التدابير التي تعترف بها دولة ذات سيادة لصالح طالبي اللجوء ويمكن أن تشمل هذه التدابير الإسكان والغذاء والملابس، ويمكن تقديمها في شكل إعانات مادية أو قسائم شراء. مركز اللاجئين يعد مبنى لاستقبال ومعالجة وتلبية الاحتياجات العاجلة لطالبي اللجوء عند وصولهم إلى بلد تقدموا فيه بطلب للجوء وحتى (CPSA) القرار بشأن هذا الطلب من قبل لجنة اللجوء. يجب أن نميز بين: مراكز الإسعافات الأولية والاستقبال أصبح نظام (CIE) ومراكز تحديد الهوية والطرود (Cara) والمراكز الخاصة بطالبي اللجوء (BOD) ومراكز الاستقبال، نظام حماية طالبي اللجوء واللاجئين) بموجب المرسوم الأمني الصادر في 5 أكتوبر 2018، المعمول به حالياً) Sprar نظام حماية لحاملي الحماية الدولية والقاصرين الأجانب الغير المصحوبين). أولئك الذين يمكنهم Siproimi الجديد" بموجب "المرسوم الأمني لسنة 2018" هم: حاملو الحماية الدولية والقُصّر الأجانب غير Sprar الوصول إلى المصحوبين بذويهم وحاملي تصاريح الإقامة للعلاج الطبي والمصائب وأعمال ذات قيمة مدنية معينة وحاملي تصريح إقامة للحالات الخاصة الصادرة للحماية الاجتماعية ضحايا العنف المنزلي واستغلال السخرة. لا يتم ضم طالبي اللجوء وحاملي تصاريح الإقامة لحماية خاصة.



**إعادة التوطين.** إنها العملية التي يتم من خلالها نقل اللاجئ الذي فر من وطنه ولجأ مؤقتاً إلى بلد آخر إلى دولة ثالثة أين سيجد حماية دائمة. يصبح إعادة التوطين أمراً حيوياً لأولئك اللاجئين الذين لا يجدون الحماية الكافية في البلد الذي فروا اليه والذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم لأنهم معرضون لخطر الاضطهاد.

**الإعادة القسرية.** إنها عودة الفرد إلى دولة يمكن أن يتعرض فيها للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي معين أو في مكان يمكنه ان يتعرض فيه لخطر التعذيب. عكس ذلك (عدم الإعادة القسرية) هو المبدأ الأساسي للقانون الدولي للاجئين الذي يحظر على الدول إعادة اللاجئين بأي شكل من الأشكال إلى بلدان أو أقاليم قد يتعرضون فيها لخطر يخص حياتهم أو حريتهم.

**التسوية أو العفو أو الاظهار.** إنه إجراء استثنائي يتم تنفيذه من قبل دولة يتم فيها إصدار تصريح إقامة لأسباب العمل (أو في انتظار العمل) للمواطنين الأجانب الموجودين بشكل غير قانوني في الإقليم في حالة وجود متطلبات معينة منصوص عليها في الحكم التنظيمي. الشرط الأساسي هو توفر فعلاً المواطن الأجنبي غير الشرعي على علاقة عمل ("سرية") والتي سيتم تعديلها والتي سيتم طرحها مع الإجراء العفوي (في الواقع يطلق عليه أيضاً "إجراء اظهار العمل الغير القانوني"). تم اجراء عملية "العفو" في 1986 و1990 و1995 و1998 و2002 و2009 و2012

**عدم السماح بالدخول.** يتم تحديد رفض الدخول مباشرة إلى الحدود الخارجية تجاه مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي لأنه لا يفي بجميع متطلبات الدخول المنصوص عليها في قانون الهجرة. لا ينطبق الحكم في حالة مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي دخل للتقدم بطلب للجوء. كما أنه لا ينطبق في حالة توفر الأشخاص على بعض الشروط (النساء، الحوامل، القصر، ضحايا الاضطهاد).

**العودة إلى الوطن.** إنه التخلي عن البلد الذي قضيت فيه فترة زمنية معينة، والعودة الى البلد المنشأ أو الأصل. يمكن بمساعدة (Rva) أن تكون العودة طوعية أو قسرية (في هذه الحالة سنتحدث عن الطرد). يتم تمويل الإعادة الطوعية من أموال خاصة من وزارة الداخلية تهدف إلى تغطية تكاليف السفر وإعادة إدماج العائدين في بلدهم. تتم الإعادة CIE القسرية تنفيذاً لأمر الطرد. يحدث في بعض الأحيان بعد فترة من الاحتجاز في مركز تحديد الهوية والطرد.

**الطرد (أو الإبعاد).** إنه الإجراء الإداري (للمحافظ أو وزير الداخلية) والعملية الفعلية لنقل شخص خارج حدود الدولة التي كان فيها في وضع غير قانوني إلى بلده الأصلي. يمكن أن يتخذ هذا الاجراء لأسباب مختلفة. يتم الطرد الوزاري لأسباب تتعلق بالنظام العام أو أمن الدولة. يتم الطرد عبر المحافظات بحجة: الدخول الغير قانوني (دون رفض الدخول)؛ الدخول القانوني دون طلب لاحق للحصول على تصريح إقامة؛ انتهاء صلاحية تصريح الإقامة دون طلب تجديد؛ الانتماء إلى فئات خطيرة من الناس. ثم يتم تنفيذ الإخلاء من قبل مفوض الشرطة بطرق مختلفة: المرافقة الفورية الى الحدود (مع المصادقة علي أمر المرافقة من قبل حاكم الصلح)؛ بعد الاحتجاز في مركز تحديد الهوية والطرد (للقيام بتحديد هوية الشخص أو في انتظار توافر الناقل)؛ أمر بمغادرة الإقليم في غضون 7 أيام (عدم الالتزام بهذه

المهلة يشكل جريمة)؛ منح فترة للمغادرة الطوعية . في حالة الإدانة الجنائية وتشكيل خطر اجتماعي ، يجوز للقاضي أن يأمر بالطرد كإجراء أمني . هناك أيضاً طرد كبديل للسجن . يحظر طرد القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً أو النساء الحوامل أو النساء اللواتي وضعن مولوداً خلال الأشهر الستة الأخيرة ( يشمل الحظر الأب أيضاً ) أو الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون مع زوج إيطالي أو مع والدين إيطاليين من الدرجة الثانية، الأشخاص المعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم . الأجنبي من خارج الاتحاد الأوروبي والذي يتوفر على أحد الشروط المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى كونه غير مؤهل، لديه الحق في التقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة . لذلك، في مثل هذه الحالات، لا يصح الحديث عن "المهاجرين غير الشرعيين" ( على سبيل المثال، من الخطأ قول "القاصر في وضعية غير شرعية" ) . فيما يتعلق بالمصطلحات التنظيمية، يشير الطرد إلى المواطنين غير الأوروبيين . بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي، فإن المصطلح هو الإبعاد .